

وهو قوله عليه السلام جيد هاور بر اسواء تبرها وغيره اسواع
وكذا بالاجماع كما في التقرير وانما اعتبرت الجوده في مال الصغير وفي
نصف المريض حتى لو باع الاب والوصى حنطة الصغير الجيدة بخطة
ردية لا يجوز وكذا المريض لو فعل ذلك لم ينفذ الا من التملك باعتد
ان تعرفهم فقتل على الوجه الاخر هذا حكم النص اى من احكام
الثابتة باشارته لا بالرأى ووجدنا الرز وغيره الدخن و
الجص وسائر المكليات والموزونات امثالا متساوية اى
قابلة للتساوى بالمسوى المذكور فكان الفضل على المماثلتها
فضلا خاليا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص في الاشياء
السته المنصوصة بلا تفاوت فلزنا اثباته اى اثبات حرمة الفضل
على حذف المضاف على طريق الاعتبار المأمور به وهو اى
هذا الاعتبار نظير المثلات ليس بينهما فرق فانه تعالى
قال هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب هم بنو النضير
من البرهود من ديارهم مساكنهم بالدينة لاول الكشر هو حشرهم
الى الشام والكشر اخرج جمع من مكان الى اخر واللام بمعنى في ارضه
ان جلاهم عمر رضى الله وعنه في خلافة الى خيبر ما ظننتم
ايضا

ايها المؤمنون ان يخرجوا وضوا انهم ما نفعتم حصونهم من الله
من عذابه فاتاهم الله امره وعذابه من حيث لم يحتسبوا
لم يخطر بالارام من جنة المؤمنون وقدف التى في قلوبهم الرعب
بكون العين وضرا والخوف فقبل سيدهم كعب بن الاشرف
يخربون بالشديد والتخفيف من ارض بيوتهم لينقلوا
ما استحسنوا من خشب وغيره بايد يرم وايدى المؤمنين
فاعتبروا يا اولى الابصار يا ذرى العقول والاخراج من الديار
عقوبة كالقتل لانه عدل له في قوله ولو انك تبنا عليهم ان لتلوا
انفسكم اخرجوا من دياركم ولكونه مثله اختار بنو اسرائيل
القتل على الجلاء والكفر يصلح داعيا اليه اى الى الاخراج كما يصلح
للقتل واول الكشر يدك على تكرار هذه العقوبة لان الاول
يدل على ثأن لغيره وقد منان الاخراج عمر لم في خلافة الى
خيبر وهو ما ذكره في تفسير الجلالين وذكر في التقرير ان الكشر
الثانى يوم القيامة لانه الكشر يكون بالشام اه والظاهر الاول
وقيل ان الاول لا يدل على ثأن بدليل ما قاله الواقف اول عبد
اشترى يه فهو حرا شترى عبد يعق من غير توقف على شراء